تأثير الأزمات على مؤشرات قياس الجاذبية، دراسة حالة الجاذبية الأوروبية

The impact of the Crises on the attractiveness indicators, European's Attractiveness case study.

بونقطة إسماعيل[1]*، لرقط فريدة[2]

[1] جامعة سطيف (الجزائر)، مخبر الدراسات والبحوث التسويقية والاقتصادية ismail.bounekta@univ-setif.dz

[2] جامعة سطيف (الجزائر)، مخبر الدراسات والبحوث التسويقية والاقتصادية farida.larguet@univ.setif.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/30؛ **تاريخ القبول:** 2023/06/19؛ **تاريخ النشر:** 2023/06/30؛

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الجاذبية الدولية وتأثير الأزمات على أهم مؤشراتها. حيث تتميز الجاذبية بتعدّد محدّداتها وبالتالي مؤشراتها، وقد أثرت الأزمات بشكل كبير على معظم تلك المحددات مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة التوازن في سلاسل القيمة العالمية. من بين المؤشرات التي أخذت في الاعتبار تأثير الأزمات على هذه المحدّدات، مؤشرا الجاذبية العالمية وبارومتر الجاذبية الأوربية، اللذان يسمحان بتوفير مقياس مرجعي لجاذبية وتنافسية الدول وفي توجيه قرارات الاستثمار على النطاق العالمي، كذلك قدرتهما على التأثير بشكل مباشر وغير مباشر على التصوّر العالمي لبلد ما. وبيّن هذا التأثير عجز وهشاشة بعض الدول على مواجهة مثل هذه الأزمات ومنه ضعف جاذبيتها، وكنتيجة لذلك وجب بناء إطار نظري لمرونة البلدان وأنظمتها الاقتصادية بحيث يكون قادرا على تحديد العناصر المميزة والمجالات الأكثر إشكالية من أجل التدخل الجيد لمختلف صانعي القرار في القطاع العام والخاص لتنفيذ حلول مؤيدة للجاذبية.

الكلمات المفتاحية: الجاذبية الدولية، التنافسية الدولية، مؤشرات الجاذبية، محددات الجاذبية، الصراع الروسي الأوكراني، فيروس كورونا Covid-19

تصنيف JEL: F62-F63, B22, F43

Abstract:

This research aims to study the global attractiveness and the impact of the crises on its most important indicators. Such as the global attractiveness index (GAI) and the European's attractiveness barometer, which allow to provide a benchmark for the attractiveness and competitiveness of countries and to guide investment decisions on a global scale, as well as their ability to influence directly and indirectly the global perception of a country. Crises like Covid-19 pandemic and Russian – Ukrainian conflict has significantly affected most of attractiveness determinants, such as foreign direct investment and the global value chains. This shows how vulnerable countries are; As a result, we must to build a theoretical approach of the country's resilience and their economic system that can highlight to the decision makers in the public and private sectors the distinctive elements and most problematic areas in which to intervene to implement pro-attractiveness solutions.

Keywords: *Global Attractiveness; Global Competitiveness; Attractiveness Indicator; Attractiveness Determinants, Russian - Ukrainian conflict, Covid-19 pandemic.*

Jel Classification Codes : F62-F63, B22, F43

*المؤلف المرسل.

مقدمة:

إن الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم لم يفرض المنافسة على الشركات فقط، ولكن أيضا على الدول التي أصبحت بدورها تتنافس على نطاق واسع حول استقطاب الإستثمارات وعوامل الإنتاج التي تزيد من تنافسيتها وبالتالي تعظيم المكاسب من الإنفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، ويكون ذلك من خلال وضع سياسات وآليات ناجعة تعزز من جاذبيتها بالنسبة لباقي الدول على المدى الطويل والمتوسط.

وبالتالي فالجاذبية تدل على مدى قدرة البلد على إستقطاب الأنشطة وعوامل الإنتاج، وبالتالي فالدول ذات الجاذبية العالية تتميز بتدفقات كبيرة لهذه الأنشطة مقارنة بدول أخرى، لكن لا يمكن تقييم جاذبية إقليم معين مقارنة بالأقاليم الأخرى واعتباره أقل أو أكثر جاذبية دون القدرة على قياسها أو تقييمها، وبالتالي ظهرت ضرورة الاعتماد على المؤشرات الخاصة بالجاذبية، التي تكمن أهميتها في توفير مقياس مرجعي للقدرة التنافسية للدول، وفي توجيه قرارات الإستثمار على النطاق العالمي، في الواقع تقدم هذه المؤشرات توليفة يمكن تفسيرها بسهولة والاستفادة منها بسرعة فيما يتعلق بجاذبية الدول، كذلك القدرة على التأثير بشكل مباشر وغير مباشر على التصور العالمي لبلد ما.

ولكن قياس ومناقشة جاذبية الدول اليوم هو عملية معقدة ومتغيرة باستمرار، فالعديد من الأزمات تضرب الاقتصاد العالمي، بدءا بجائحة كورونا covid-19إلى الصراع الروسي الأوكراني إلى التضخم، جائحة كورونا Covid-19 أثرت على العديد من المحددات أو عوامل الأداء الرئيسية التي تقوم عليها المؤشرات في قياس الجاذبية الدولية على غرار الإستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات والواردات، مما أدى إلى انخفاض عملية الإنتاج وزيادة الطلب على السلع والخدمات وحدوث ضغوط تضخمية مست تقريبا كل دول العالم.

وما إن لبث العالم في التعامل والتعافي من هذين الأزمتين إلا وشهد العالم أزمة أخرى تحول دون ذلك وهي الصراع الروسي الأوكراني، فهذا الصراع كان بمثابة بداية أزمة إقتصادية ودبلوماسية وإنسانية جديدة وخطيرة على المستوى العالمي، وعليه فإن هذه الأزمات فرضت ترتيبات وأولويات جديدة ينتج عنها نظرة جديدة للتنافسية والجاذبية من منظور مزدوج الدول من جهة والمستثمرين والأفراد من جهة أخرى، وهذا هو التحدي الأكبر لهذه للمؤشرات في تعاملها مع هذه الأزمات من أجل قياس وإعطاء صورة واضحة لجاذبية وتنافسية الدول على المدى القصير والمتوسط.

وبالتالي في سياق ما سبق، يحاول هذا البحث الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف أثرت الأزمات على أهم المؤشرات لقياس الجاذبية الدولية خاصة دول الاتحاد الأوروبي؟

نحاول الإجابة على ذلك من خلال المحاور التالية:

- التداخل بين مفهومي التنافسية والجاذبية؛
- أهم المؤشرات لقياس الجاذبية الدولية ومنهجية بناء هذه المؤشرات؛
- أهم محددات الجاذبية وتأثير الأزمات على أهمها؛
- لوحة القيادة الخاصة بالجاذبية اعتمادا على نموذج المرونة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- دراسة أهم المؤشرات لقياس الجاذبية الدولية ومنهجية كل مؤشر منها؛
- أهم الأزمات التي أثرت على هذه المؤشرات؛
- كيف أثرت هذه الأزمات على منهجية المؤشرات؛
- كيف أثرت هذه الأزمات على أهم المحددات مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية؛
- نموذج المرونة كلوحة قيادة للتعامل مع هذه الأزمات.

منهجية الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع ومن أجل الاجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في معا لجة مختلف حيثيات الدراسة.

المحور الأول: الجاذبية أهم جوانب المنافسة: لا توجد منافسة إذا لم تكن هناك جاذبية

يلاحظ تلازم استخدام مفهومي الجاذبية والتنافسية الإقليمية في مختلف البحوث والنقاشات والخطابات العامة حول الموضوعين اللذان أصبحا منذ أواخر القرن العشرين يكتسيان مكانة متزايدة، لأنه مهما يكن البعد الجغرافي للإقليم فإن عدم تنافسيته سيؤدي إلى تعرضه لفقدان السكان كالقوة العاملة أو أصحاب المهارات بالإضافة لظاهرة التخلي عن الاستثمار وانتقال المؤسسات إلى مواقع أخرى، لذلك أصبحت الجاذبية في السنوات الأخير عامل أساسي لديناميكية الاقتصاديات الوطنية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي يكمن التحدي في استقطاب مستثمرين قادرين على خلق القيمة والعمالة الدائمة في إطار ديناميكية التصنيع للإقليم وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمقيمين. (بوناب سامية، 2018، ص312)

1-1 مفهوم الجاذبية والتنافسية: كثيرا ما يتداخل مفهوما التنافسية والجاذبية في النقاشات العامة على الرغم من أنهما لا يحلان محل بعضهما فإن كانت التنافسية تشير إلى قدرة البلد على النمو وتلبية الطلب المحلي والخارجي فإن الجاذبية تدل على مدى قدرة نفس البلد على إستقطاب الأنشطة وعوامل الإنتاج، فالدول ذات الجاذبية العالية تتميز بتدفقات كبيرة لهذه الأنشطة مقارنة بدول أخرى (دمدوم كمال، 2013، ص 183)

بصياغة أخرى التنافسية تدل على التحسين المستمر للمستوى المعيشي للمقيمين من خلال قدرته على تقديم تسهيلات في بيئة يمكن فيها للشركات أن تولد قيمة مستدامة تمكنها من تحقيق الربحية على المدى الطويل وخلق فرص العمل خلال الفترة نفسها (بوناب سامية، 2018، ص311)، في حين أن الجاذبية تشير إلى قدرة البلد على الحفاظ وجذب مختلف الأنشطة وعوامل الإنتاج على المدى الطويل، والعلاقة بين التنافسية والجاذبية من وجهة نظر جذب الموارد ورأس المال والاحتفاظ بها يمكن توضيحها في الشكل أدناه.

الشكل رقم 01: العلاقة بين التنافسية والجاذبية من وجهة نظر جذب الموارد ورأس المال والاحتفاظ بها

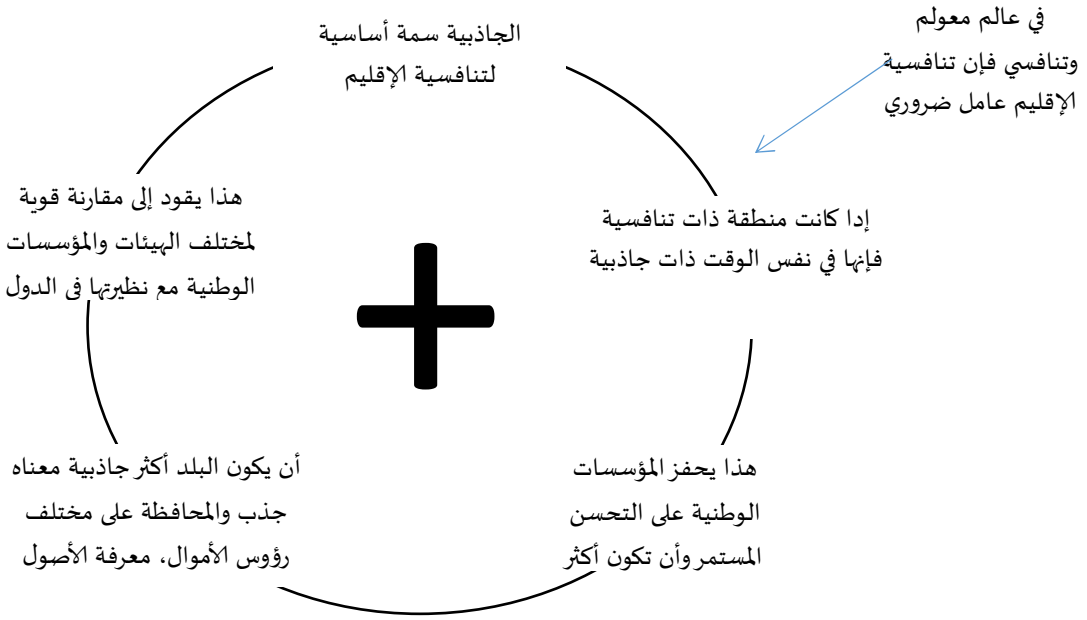

Source: global attractiveness index; the european house ambrosetti; 5 edition ; 2020, p 46

الشكل السابق يوضح بأن التنافسية والجاذبية حلقة لا يمكن التفريق بينهما في حين لا يمكن اعتبارهما مفهوما واحدا، بما أننا في عالم معولم يمتاز بالانفتاح وسهولة انتقال الأفراد ورؤوس الأموال من بلد لآخر، أصبحت تنافسية البلد امرا ضروريا وشرطا أساسيا للحد من هذه الظاهرة، حيث كلما كانت المنطقة ذات تنافسية فهي في نفس الوقت تكون ذات جاذبية هذا ما يمنحها مزايا فريدة تسمح بجذب عدد أكبر من العمال المهرة والمستثمرين بالإضافة لنقل الأنشطة إليها.

2-1 المناهج النظرية لجاذبية الدول: يمكن تحديد خمسة مناهج رئيسية لشرح مفهوم جاذبية الدول هي كالتالي: (عبد الله بن حمو، ياسين بن زيدان، 2022، ص219)

- المنهج الذي يعتمد على صورة المنطقة أو الدولة؛
- منهج يعتمد على كيفية وسيرورة اتخاذ القرار؛
- المنهج الكلي للمؤشرات الاقتصادية؛
- المنهج الوسطي حسب العرض الإقليمي أو عرض الدولة؛
- المنهج الجزئي.

المنهج الأول والثاني ينظران للجاذبية من وجهة نظر تسييرية، في هذا المعنى فإن المنهج من حيث الصورة يتطلب الإعتماد على إتباع خطة تسويقية إستراتيجية بهدف تعزيز صورة الدولة أو المنطقة من منظور التمايز من أجل زيادة قدرتها على جذب أنشطة مستهدفة، في حين أن منهج عملية صنع القرار يركز على تحليل مراحل مختلفة تؤدي بالمستثمر إلى إختيار موقع لإقامة مشروعه.

أما المنهج الثالث فيسعى إلى التعرف على محددات واسعة لشرح مدى جاذبية الدول للإستثمارات الدولية وحركة رؤوس الأموال والأفراد، فهو يعبر عن مقارنة الدول على أساس عوامل أداء رئيسية KPI، وبالتالي فإنه ينطوي على الجمع المنظم والشامل للبيانات اللازمة لبناء هذه المحددات (نوعية وكمية) وتسمح هذه المحددات بوضع تشخيص شامل حول الدولة أو المنطقة وجاذبيتها.

وعلى وجه التحديد هي تعتمد على وضع قاعدة بيانات تقوم بمقارنة جاذبية مختلف الدول على أساس هذه المعايير، ومن المرجح أن أهم مؤشرين يمثلان هذا المنهج هما: مؤشر الجاذبية العالمي الصادر من The European House Ambrosetti بتدقيق من المفوضية الأوربية، ومؤشر الجاذبية الأوربية الصادر من شركة Ernest and Young، وهو ما سنناقشه بنوع من التفصيل في المحاور القادمة.

المحور الثاني: أهم المؤشرات لقياس الجاذبية

للمؤشرات العالمية أهمية تكمن في توفير مقياس مرجعي للقدرة التنافسية والجاذبية للدول، وفي توجيه قرارات الإستثمار على النطاق العالمي، تقدم هذه المؤشرات توليفة يمكن تفسيرها بسهولة والاستفادة منها بسرعة فيما يتعلق بجاذبية الدول، كذلك القدرة على التأثير بشكل مباشر وغير مباشر على التصور العالمي لبلد ما. (بوناب سامية، 2018، ص312)

2-1 المؤشرات البسيطة:المؤشرات البسيطة هي التي تدرس أو تركز على محدد واحد للجاذبية مثل عدد/قيمة المشاريع وأيضا عدد مناصب العمل التي تم خلقها خلال فترة محددة والتي تصدر عن المنظمات المتخصصة في ترقية الاستثمارات لقياس أدائها ويمكن أخذ مؤشر بارومتر الجاذبية الأوروبية كمثال.

2-1-1 بارومتر الجاذبية الأوروبية:يصدر هذا المؤشر من الشركة العالمية EY; Ernst & Young) والتي تعتبر شركة رائدة في التدقيق والاستشارات، الضرائب، القانون والمعاملات، حيث تساعد خبرتها وجودة خدماتها على إعطاء صورة شاملة وذات موثوقية لأي اقتصاد أو سوق مالي في العالم للشركات والمستثمرين الذي يرغبون في نقل أنشطتهم وتوطينها.

2-1-2 منهجية مؤشر بارومتر الجاذبية الأوروبية: تم بناء المؤشر سنة 2020 عن طريق 3 مراحل: (Ey Attractiveness Survey ;May 2020 ; P46)

المرحلة الأولى: تم جمع تصورات وتوقعات صانعي القرار الدوليين من خلال استطلاع عبر الهاتف (بسبب صعوبة التنقل) شمل 203 صانع قرار أجنبي في الفترة بين 24 جانفي حتى 17 فيفري 2020، كما تم مقابلة المديرين المشاركين في قرارات الإستثمار الأجنبي في 25 دولة وبـــثلاثة لغات، هذه العينة تمثل الاستثمارات الأجنبية (الشركات) حسب أصلها الجغرافي (معظمهم من الاتحاد الأوروبي)، أو حسب قطاع النشاط، أو حجم الشركات.

المرحلة الثانية:استطلاع رأي 113 من القادة الأوروبيين في الفترة 20 و30 أفريل 2020، لدمج تصور وتوقعات صانعي القرار الدوليين في مواجهة جائحة كورونا Covid-19، حيث تم مقابلتهم في 10 دول وباستعمال العديد من اللغات، مثل المسح الأول الذي تم إجراؤه فإن هيكل العينة يمثل الإستثمار الأجنبي.

المرحلة الثالثة: جرد المؤسسات المتوطنة في فرنسا وأوروبا، منذ عام 1997 سجل EY European Investement Monitor عدد مشاريع المستثمرين الأجانب في حوالي 40 دولة أوروبية بما في ذلك روسيا وتركيا، حيث من أهم شروط جرد هذه المؤسسات هي أن تكون حاملة لرؤوس الأموال، معظم هذه الإستثمارات الأجنبية المتدفقة للإقتصاد يكون نشاط عملها متنوع جدا لذا تم إستبعاد العديد من الاستثمارات التي تعتمد على عوامل جذب، لكنها تختلف هيكليا عن المؤسسات الصناعية والتكنولوجيا مثل (الفنادق، مناطق البيع أو المطاعم) والتي يتم جردها لخدمة مؤشرات أخرى، حيث ركز هذا المؤشر على الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أهم محدد للجاذبية وتأثره بالأزمة الصحية Covid-19.

2-1-3 تأثير الأزمات على المؤشر: عام 2020 كان إستثنائي بكل المقاييس (جائحة كورونا Covid-19)، وعليه تم استشارة حوالي 30 وكالة متخصصة في الجاذبية الأوروبية من أجل جمع ردود الفعل من الميدان حول واقع الحفاظ على المشاريع أو تأجيلها بالإضافة لبعض الحلول، تكمن هدف هذه الطريقة في معرفة أهم المحددات التي تؤثر على الجاذبية والتركيز عليها مع توقع السيناريوهات التي ستكون على المدى القصير والمتوسط من وجهة نظر المستثمرين والقادة الدوليين.

وفي عام 2022 تم القيام بمسح شمل 501 من مديري الشركات المحلية ذات رأس المال الأجنبي، تم إجراؤه في الفترة بين 17 فبراير و6 أفريل 2022 لدمج تصور وتوقعات صانعي القرار الدوليين في مواجهة أزمة Covid-19 وتأثير الصراع الروسي الأوكراني على القارة الأوروبية، بالإضافة لمسح ثان عبر الإنترنت لـــ 501 من القادة الدوليين في نفس الفترة. وأجريت في 35 دولة باللغة الإنجليزية. (Baromètre de l'attractivité de la France «Nouveau monde ; nouvelles armes ;May ; 2022 ; p53)

أولويات القارة الأوربية لتعزيز جاذبيتها في ظل هذه الأزمات (الصراع الروسي الأوكراني والمتحورات الجديدة لـــ Covid-19): تعتمد جاذبية أوروبا على خمسة أولويات: (EY Attractiveness survey Europe, May 2022 ; P05)

وفقًا للاستطلاع الذي تم إجراؤه وبالرغم من هذه الأزمات فإنه لا تزال الشركات متفائلة بأن أوروبا ستحتفظ بمكانتها كوجهة جذابة للاستثمار على المدى الطويل، لكن هذا لا يعني أن صناع القرار سيبقون مكتفي الأيدي في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية. لأنه يمكن للعديد من العوامل أن تقوض جاذبية القارة، حيث تكشف بيانات المسح أنه من بين العوامل التي تؤثر على جاذبية أوروبا، هي خمسة مجالات ويجب على صانعي السياسات إيلاء اهتمام بها وهي كالتالي:

مضاعفة الاستثمار في المجال الرقمي: قامت الشركات باستثمارات ضخمة في مجال التكنولوجيا منذ ظهور جائحة كورونا لتسهيل العمل عن بعد، أتمتة الصناعات والتجارة الإلكترونية. هذه الرقمنة المتزايدة للخدمات والصناعات تعتبر أهم عامل يحدد أين ستستثمر الشركات لأنها تبين مستوى تبني التكنولوجيا من قبل المستهلكين والمواطنين، وبالتالي فالبلدان التي لديها بنى تحتية رقمية جيدة ووفرة من العمال ذوي القدرات التكنولوجية، ستكون محط أنظار الشركات.

خلق المهارات اللازمة لتحويل الأعمال التجارية لأوروبا: الصراع الروسي الأوكراني بين عجز القارة الأوروبية للطاقة خاصة من روسيا، ولتفادي نقطة الضعف هذه يجب على القارة أن تسلك مجال الطاقة البديلة، حيث تقدر وكالة الطاقة الدولية (IEA) أن هناك 14 مليون وظيفة جديدة يجب أن يتم إنشاؤها في قطاع الطاقة وحده بحلول عام 2030 من أجل الانتقال إلى الانبعاثات الخالية من الكربون. فعليه يجب على الحكومات الأوروبية والعالمية العمل مع الشركات والأوساط الأكاديمية والجامعية لضمان إنشاء المهارات الصحيحة في هذا المجال في الوقت المناسب قبل أن ينتقل الأفراد من أوروبا إلى حيث هم مطلوبون.

تعزيز المرونة الضريبية: تريد الشركات أن تكون عملية إثبات الامتثال الضريبي بسيطة قدر الإمكان. وهذا ما تتيحه رقمنة مصلحة الضرائب، كما تتيح قنوات الاتصال الرقمية أيضًا علاقات أكثر سلاسة ومباشرة مع السلطات الضريبية، وهو أمر بالغ الأهمية في وقت يحتاجون فيه إلى التكيف بسرعة. بالإضافة إلى ذلك، تولي الشركات اهتمامًا متزايدًا لمعدلات الضرائب بالإضافة للإعفاءات الضريبية في مجال البحث والتطوير التي تعتمد عليها الحكومات الوطنية بشكل كبير لجذب الأنشطة البحثية.

تأمين الميزة التنافسية لأوروبا في مجال الاستدامة: تنظر غالبية الشركات إلى أوروبا على أنها "الرائدة في مجال البيئة"، وفي ظل السياسة الجديدة للتغير المناخي فإن من أهم العوامل التي تحدد أماكن استثمار الشركة هي الدول التي تتوفر على تشريعات بيئية مناسبة. فهذه الشركات تريد من صانعي السياسات المضي قدمًا بحذر فيما يخص هذه التشريعات وتحقيق توازن بين تعزيز الاستدامة وعدم إرهاق الأعمال.

تحديث الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة

2-2 المؤشرات المركبة:توجد أيضا مؤشرات مركبة تقوم إصدارها مؤسسات خدمية في مجال الاستشارة أو هيئات رسمية متعددة لها شهرة تمكّنها من التأثير على صورة البلدان أو المدن لدى الرأي العام الدولي وتتيح فرصة للمقارنة بينها.

2-2-1: مؤشر الجاذبية العالمية GAI:أطلقت The European House-Ambrosetti في سنة 2015 مؤشر الجاذبية العالمي GAI، وهو مؤشر للدول يهدف إلى قياس وتقييم جاذبية 148 اقتصادا عالميا من منظور أوسع من مجرد الجاذبية الاقتصادية.

إن جاذبية بلد ما هي في الواقع مفهوم يعتمد على مختلف العوامل الاقتصادية، لكنه يعتمد أيضا على العوامل الاجتماعية، الثقافية، الإبتكارية، الكفاءة والقدرة على الإنفتاح، وبالتالي فإن مؤشر الجاذبية العالمي هو أداة تهدف إلى تزويد المؤسسات وصناع القرار في القطاع الخاص بمفتاح موضوعي وكمي لتقييم ومقارنة النظم الاقتصادية المختلفة، كما أن مؤشر GAI هو المؤشر الوحيد الذي يتم حسابه بشكل تراكمي على مدار 7 سنوات 2015-2022.

في عام 2020 تم تحليل أكثر من 80 مؤشر أداء رئيسي KPI لكل بلد، معناه التحقق وتحديث أكثر من 800،000 وحدة من البيانات، توفر ما لا يقل عن 80% من البيانات المتاحة لـــ 121 دولة من أصل 144، في حين توفر أقل من 66% من البيانات في 12 دولة أي أقل من 14 مؤشر أداء من أصل 21. (Michaela Saisana, Valentina Montalto, Et All, Jrc Technical Report ; 2020 ; P3)

الآن في نسخته السابعة(2022) يستمر المشروع بهدف تعزيز النموذج الإحصائي الاقتصادي القياسي الذي يقوم عليه المؤشر، من أجل ترسيخه كأداة مرجعية لدعم قرارات الشركات والهيئات. (موثوقية نموذج GAI تقاس بقيمة ألفا كرونباخ والتي تقارب 0,88 أعلى بكثير من 0,7، وهي عتبة معترف بها على أنها الأمثل من قبل الأدبيات الإحصائية الاقتصادية). كذلك تقوية منصة للمقارنة والتفكير في تحسين جاذبية وتنافسية البلدان، وإشراك الجهات المرجعية والمؤسسات المسؤولة في العملية، الإستمرار في تطوير مقارنات معمقة مع البلدان المرجعية الرئيسية في العالم، من أجل تحديد أفضل الممارسات والسياسات التي يمكن إستلهامها منها.

2-2-2: بناء مؤشر:مؤشر الجاذبية العالمية هو مؤشر مركب يرسم ويقارن بين 148 إقتصادا تمثل 95% من سكان العالم و99% من الناتج المحلي الخام. يتبنى المؤشر مقاربة تحليلية إقتصادية في المقام الأول ويحلل الجاذبية من منظور مزدوج:

داخلي: قدرة الإحتفاظ على الموارد الموجودة أصلا في المنطقة؛

خارجي: القدرة على جذب موارد جديدة من الخارج.

من المهم أيضا الإشارة إلى أنه في مؤشر الجاذبية العالمية، ينظر إلى الجاذبية على أنها عملية محصلتها صفر، وبالتالي من أجل زيادة الجاذبية يجب على الدولة إجراء تحسينات أسرع من البلدان الأخرى في عوامل الأداء الرئيسية KPI، لهذا السبب تم بناء مؤشر Positioning على أساس مقارن وبحيث ترتبط كل دولة (المكانة التي وصلت إليها) إرتباطا وثيقا بالسلوك والنتائج التي حصلت عليها البلدان الأخرى، وهذه الخاصية تمنح GAI ميزة إستعماله كأداة مرجعية للدول والمؤسسات في إتخاذ القرار، من أجل بناء المؤشر تم طرح تساؤلات من وجهة النظر التي تخص (المستثمر، الأعمال التجارية) عند البحث عن أفضل الظروف لإختيار موطن التوطن:

ما هي الوضعية الحالية للبلد؟

ما هي التغيرات الجارية داخليا محليا وما هي ديناميكيات الوضع؟

ما هو مستوى إستدامة الوضع الحالي على المدى القصير والمتوسط؟

2-2-3: تأثير الأزمات على منهجية المؤشر: كان لـــجائحة كورونا تأثير سلبي على جميع مؤشرات الأداء الرئيسية KPI المرتبطة بحركة البضائع والأشخاص، كما تقلصت أيضا المؤشرات المرتبطة بالنظام الاقتصادي الكلي، حيث تأثر كل من الناتج المحلي الإجمالي

والناتج القومي الإجمالي للفرد، كما خضعت بعض المؤشرات لتغيرات إيجابية، حيث شجع الإغلاق على إستخدام الأدوات الرقمية، إستخدام الإنترنيت وساهم في تقليل الانبعاثات واستهلاك المواد الخام، وعليه فإن المؤشر الرئيسي (مؤشر الجاذبية العالمي) يتكون من خمسة مؤشرات فرعية تتمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: مخطط بناء مؤشر الجاذبية العالمي

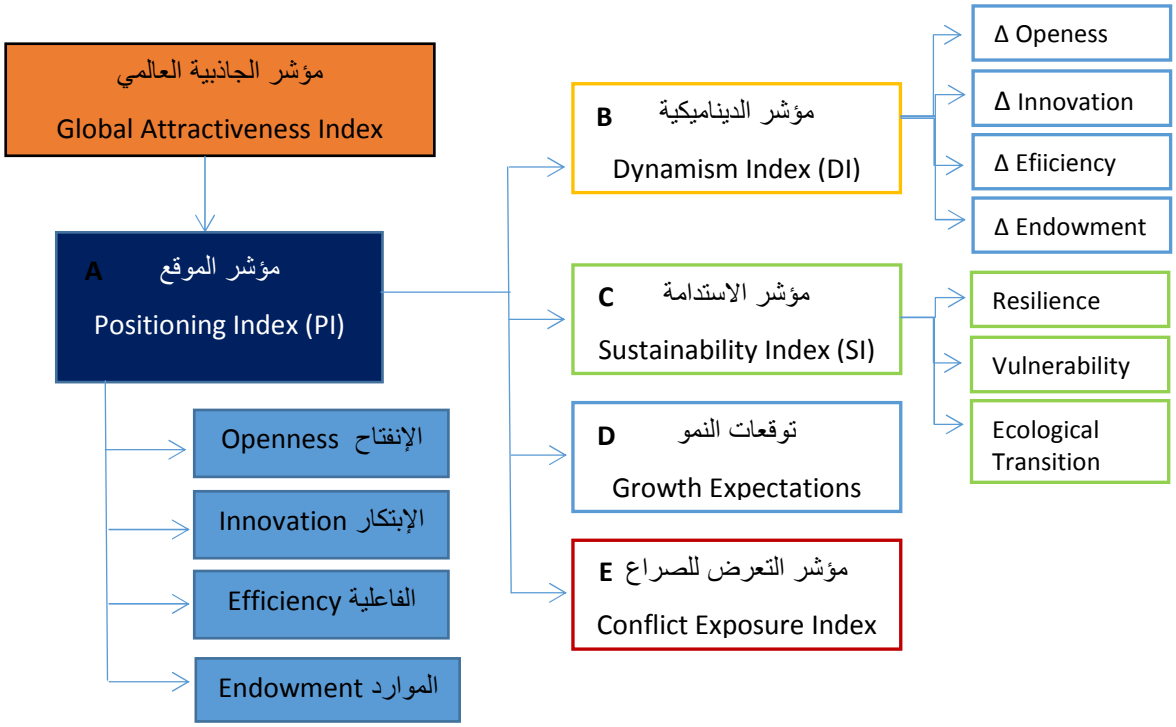

Source: the global attractiveness index; 2022; P55

مؤشر الموقع (Positioning index): يوفر هذا المؤشر صورة محدثة لجاذبية 148 دولة حول العالم، يتم تنقيط جاذبية كل دولة من (1 إلى 100) ويكون هذا التنقيط نسبي بمعنى أن تصنيف البلد يرتبط إرتباطا وثيقا بسلوك ونتائج البلدان الأخرى، كما يندرج تحت هذا المؤشر الفرع أربعة مجالات كلية هي: الإنفتاح، الإبتكار، الكفاءة والموارد.

مؤشر الديناميكية (Dynamisme Index): هو مؤشر يصف الإتجاهات المستقبلية متوسطة الأجل في جاذبية البلدان ويمثل سرعة التغيير في المجالات الكلية لمؤشر الموقع (PI) الذي تكلمنا عنه سابقا، على عكس مؤشر الموقع يتم التعبير عن مؤشر الديناميكية من خلال أربعة درجات هي: (مرتفع، متوسط، منخفض، حرج).

مؤشر الإستدامة (Sustainability Index): هو مؤشر يوفر معلومات كمية حول إستدامة ترتيب بلد معين من خلال مجالين إثنين هما (المرونة والضعف) لكن في نسخة 2022 تمت إضافة مجال ثالث هو التحول البيئي، لتحديد أهمية وتأثير الإستدامة البيئية على جاذبية الدولة بشكل أفضل. (Global Attractiveness index; 2022; P21)

مؤشر توقعات النمو (Growth Expectations Index): هو مؤشر فرعي تمت إضافته في عام 2021 بعد أزمة كورونا يتمثل الهدف من هذا المؤشر في الحاجة إلى قيمة يمكنها التنبؤ لتقييم آفاق الجاذبية المستقبلية لدولة ما واقتصادها بشكل أفضل. (Global Attractiveness index; 2021; P22)

ويعود السبب لاستحداث هذا المؤشر هو فقدان النمو زخمه بسبب التضخم، بحيث إتسع نطاق هذا الأخير ليبلغ مستويات عالية عبر جميع البلدان والمنتجات، وبالتالي من أجل التحكم في هذا التضخم يجب تثبيط الاقتصاد عن طريق التقليل من الطلب ورفع أسعار الفائدة وهو ما يؤثر مباشرة على النمو.

مؤشر التعرض للنزاع (Conflict Exposure Index): تمت إضافة هذا المؤشر سنة 2022 بعد اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا، يقيس هذا المؤشر مدى الاعتماد الاقتصادي للبلدان المشاركة في الصراع (روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا) مع نظيرتها من بلدان العالم على غرار الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)، فهو يوفر معلومات حول جاذبية البلدان على المدى القصير والمتوسط، مع افتراض أن زيادة مدة الصراع سيؤدي إلى زيادة تكاليف التجارة، زيادة أسعار الطاقة ومخاطر إنخفاض قدرة الإنتاج لدى البلدان، وبالتالي تقليل جاذبيتها في السياق العالمي. ((Global Attractiveness index; 2022; P22

إن الأزمات المتداخلة للحرب في أوكرانيا، واستمرار الجائحة، والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والوقود، إنما هي تذكير مؤلم بضرورة استعداد الحكومات لإدارة الصدمات الهائلة غير المتوقعة التي تتكشف لها بسرعة كبيرة. ومن الضروري تحديث أنظمة الحماية الاجتماعية، التي تشكل حجر الأساس لجهود مكافحة الفقر، بحيث تكون فعالة في مواجهة الصدمات والتحديات الأطول أمداً.

المحور الثالث: محددات الجاذبية

لا يمكن لمفهوم الجاذبية أن يحتوي فقط على عناصر "اقتصادية" بحتة (على سبيل المثال، الناتج القومي الإجمالي، والصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وما إلى ذلك) ولكن يجب أيضًا التركيز على الجوانب "الأكثر ليونة"، مثل الموارد البشرية والمعرفة، النسيج الاجتماعي والاهتمام برفاهية السكان والعمال.

3-1 عناصر الجاذبية: أثناءعملية تحديد مفهوم الجاذبية قررت الهيئة الاستشارية لمؤشر الجاذبية العالمي **GAI** أن تستخدم الأشكال الأربعة لرأس المال التي تمثل أصول الدولة:(Global Attractiveness index ; 2020 ; P47)

رأس المال المادي: يتألف من الموارد المادية والمتعلقة بالإنتاج والمبيعات وتوزيع السلع؛

رأس المال الطبيعي: جميع الأصول والموارد الطبيعية التي تشمل المواد الخام المتعلقة بالإنتاج ومدخلات الخدمات؛

رأس المال البشري: شكل من أشكال الثروة الإنتاجية وينعكس في العمل والمهارات والمعرفة؛

رأس المال الاجتماعي: التدابير التنظيمية والقيم والاتفاقيات التي تسهل التعاون داخل المجموعات المختلفة وفيما بينها، والتي تمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: الأشكال الأربعة لرأس المال التي تمثل أصول الدولة

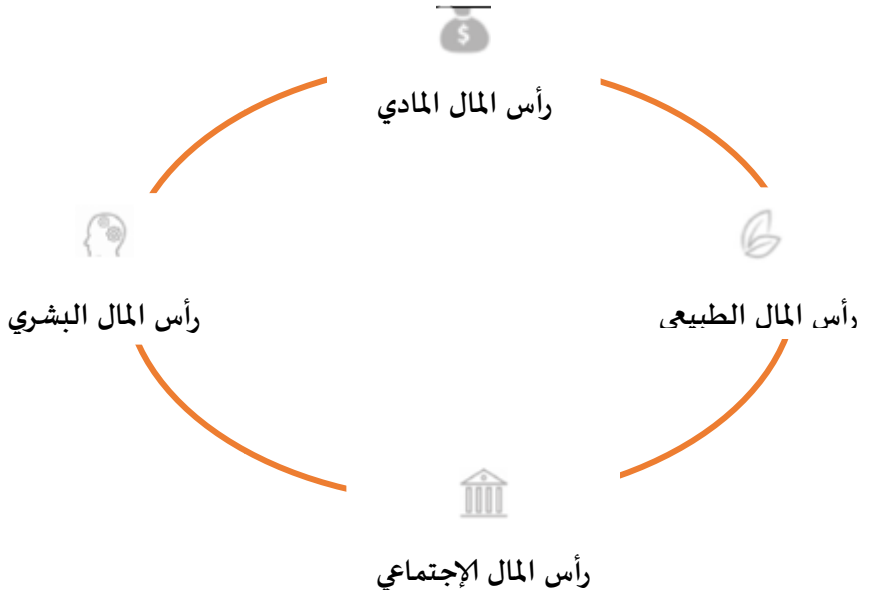

Source: the global attractiveness index; 2020; P47

في ضوء هذا التعقيد في تفسير تعدد المتغيرات التي تحدد جاذبية الدولة وقدرتها التنافسية، يتم اعتماد هذه الأشكال الأربعة لرأس المال كمقياس مرجعي على أساس اعتبار أن الجوانب الكلية التي يتم تقييم الدولة على أساسها يمكن اختزالها إلى هذه الجوانب. كلما كانت أقوى، كلما امتلكت الدولة الخصائص التي تجعلها جذابة.

2-3 تصنيف محددات الجاذبية: بالاعتماد على الأشكال الأربعة لرأس المال يتضح لنا أنه يوجد العديد من عوامل الأداء الرئيسية KPI التي تحدد جاذبية الدولة، وكذلك حسب مؤشر الجاذبية العالمي والذي يعتبر من أهم المؤشرات المتخصصة في الجاذبية (تطرقنا له في المحور السابق) تم الاستعانة بـــ 21 عامل أداء رئيسي تنقسم إلى 4 مجموعات رئيسية:

الانفتاح Oppenning: يمثل قدرة البلد على تعزيز الدورة الاقتصادية، عوامل الإنتاج داخليا وخارجيا؛

الابتكار Innovation: كل ما يخص البيئة الكلية للنظام الاقتصادي للبلد (الأبحاث، المنشآت العمومية، بيئة الأعمال والنظام المالي) لتعزيز وتطوير عجلة البحث العلمي والتكنولوجي؛

الفاعلية Efficiency:قدرة الهياكل التنظيمية في البلد على ضمان حسن وجودة سير العمل وأسواق المال والخدمات؛

الموارد Resource:مجموعة أصول الدولة التي لا يمكن تكرارها بسهولة، والتي تمثل ميزة تنافسية بالنسبة لها فيما يتعلق بالدول الأخرى.

والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: عوامل الأداء الرئيسية للجاذبية

الانفتاح Oppenning:	**الإبتكار Innovation**:
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل البلد + الاستثمار في الخارج ▪ (صادرات + واردات) مقارنة بالمجموع العالمي ▪ عدد السائحين الأجانب + رقم السياح الوطنيين بالخارج ▪طلاب الجامعات الأجانب مقارنة بالشباب ▪عدد المهاجرين مقارنة بالسكان	▪عدد العمال في القطاعات عالية التقنية مقارنة بالعاملين ▪صادرات السلع عالية التقنية مقارنة بالمجموع العالمي ▪مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ▪عدد المنشورات العلمية مقارنة بالمجموع العالمي ▪مستخدمو الإنترنت للنسبة المئوية للسكان
الفاعلية Efficiency:	**الموارد Resource**:
▪مستوى البطالة ▪مؤشر أداء الخدمات اللوجستية ▪ إجمالي إنتاجية العوامل (TFP) ▪ مؤشر سيادة القانون ▪ إجمالي معدل الضريبة	▪الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالمجموع العالمي ▪الناتج القومي الإجمالي للفرد ▪إجمالي الاستثمار الثابت مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ▪ مؤشر الموارد الطبيعية ▪خريجي الكليات مقارنة بالمجموع العالمي ▪درجة اختبار PISA

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مؤشر الجاذبية العالمي

3-3: تأثير الأزمات على أهم المحددات: في هذا الجزء سنتكلم عن تأثير أزمتي جائحة كورونا والصراع الأوكراني الروسي على الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية بالترتيب، ولتوضيح الصورة أخذنا دول الإتحاد الأوروبي كمثال باعتبارهما أكبر المتضررين من هذه الأزمات.

1-3-3 تأثير جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر: لمعرفة كيف أثرت جائحة كورونا كورونا على الاستثمار الأجنبي يجب أولا توضيح كيف كان أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي قبلCovid-19، قبل تفشي الفيروس شهدت أوروبا واحدة من أقوى سنواتها على الإطلاق من حيث جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تم جذب أكثر من 6412 مشروع عبر 47 بلد من بلدانها.

– أصبحت فرنسا الوجهة الأوروبية الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2019 بمعدل 1197 مشروع جديد بزيادة سنوية قدرها 17%، ومن أهم العوامل التي جعلت فرنسا أكثر جاذبية نذكر منها: (CampusFrance, Attractiveness dashboard,2020)

رقمنة الاقتصاد: تنفق فرنسا 7 مليارات يورو على التكنولوجيا الرقمية؛ وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يتم قياس تغلغل النطاق العريض بعدد مشتركي النطاق العريض لكل 100 نسمة. (Global broadband penetration rates ; global finance ; 2021) وبالتالي فرنسا لديها "أعلى معدل انتشار للنطاق العريض الثابت في أوروبا (44.1 مشتركًا لكل 100 نسمة)»

محاربة تغير المناخ:تتميز فرنسا بـــ "أصالة مزيج الطاقة لديها": فهي ثاني أكبر منتج للطاقة المتجددة وأقل من 10% من إنتاجها من الكهرباء يأتي من "موارد خالية من الكربون"؛

تكلفة العمالة: أدت الإصلاحات التي تم إجراؤها إلى انخفاض واضح منذ عام 2013: "ارتفعت تكاليف العمالة في فرنسا بسرعة أقل مما كانت عليه في متوسط منطقة اليورو" (+ 9.8% في فرنسا مقارنة بـــ + 14.4% في منطقة اليورو).

- بالرغم من عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، إرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة بنسبة 5 %.
- استقرار معدل الإستثمار في ألمانيا

جل هذه الإستثمارات هي استثمارات للشركات الأوروبية خارج حدود دولها لكنها ضمن أوروبا (Nearshoring) بنسبة 52 % في الفترة بين 2015 – 2019 في حين أن 21% هي إستثمارات أمريكية.

كيف يمكن أن يؤثر Covid-19 على الاستثمار الأجنبي الجديد في عام 2020 وما بعده؟

- اتخذت العديد من الحكومات الأوروبية تدابير صحية عامة صارمة للحد من انتشار جائحة Covid-19، تسببت تدابير الصحة العامة هذه في اضطرابات اقتصادية شديدة أثرت على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 04: عدد المشاريع المعلنة في أوروبا لعام 2019 قبل تأثير فيروس كورونا

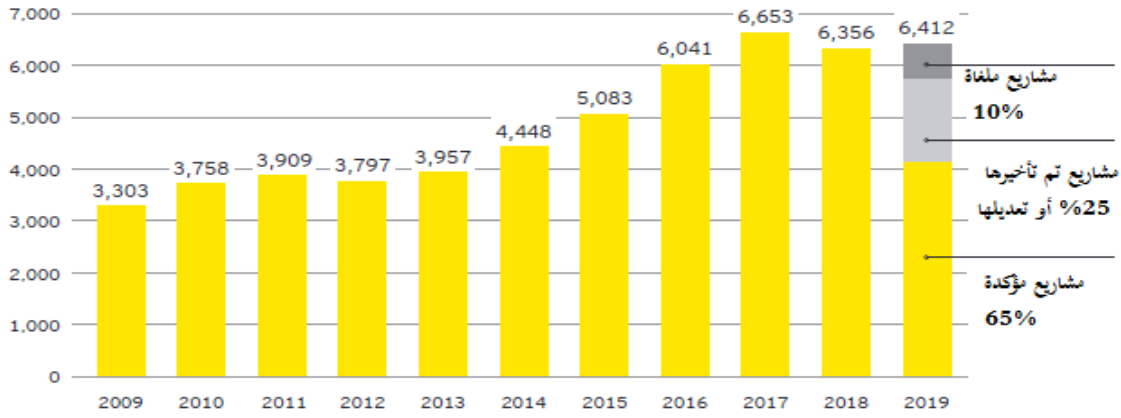

Source: EY Attractiveness Survey Europe May 2020; P7

حتى المشاريع التي تجري كما هو مخطط لها قد لا تلبي أهدافها الإستثمارية والوظيفية، لذا بينما يبدو عام 2019 قويا فإن الواقع أقل تفاؤلا، تم الحفاظ على 65% من المشاريع المعلنة مع تأخير وإعادة تصحيح لـــ 25% من المشاريع والتي تقدر بـــ 1603، وإلغاء لـــ 641 مشروع بنسبة 10%، أما فيما يخص أهم القطاعات والمجالات التي تأثرت بشدة بسبب جائحة كورونا يمكن استعراضها في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: أكثر القطاعات تأثرا بفيروس كورونا

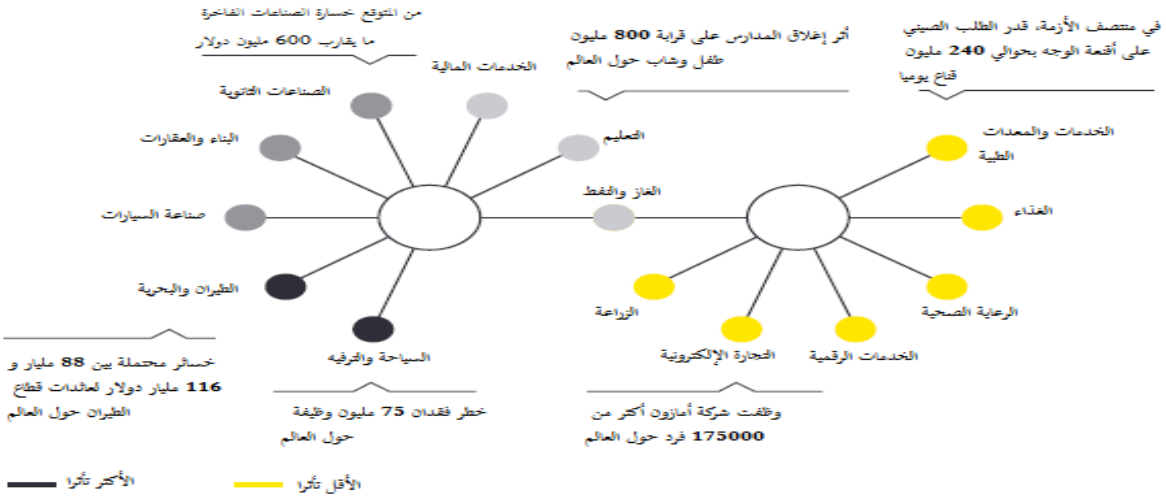

Source: EY Attractiveness Survey Europe May 2020; P17

الشكل السابق يعرض لنا تأثير جائحة كورونا على بعض الأنشطة الاقتصادية، فالجزء الأول يمثل القطاعات الأكثر تضررا ويأتي فيها تضرر كل من قطاع السياحة والترفيه بفقدان أكثر من 75 مليون وظيفة حول العالم، خسائر محتملة تتراوح بين 88 مليار و116 مليار دولار أمريكي في الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران في جميع أنحاء العالم، بعض القطاعات الأكثر تضررا: قطاع السيارات، البناء والعقارات، التصنيع والخدمات المالية، التعليم وقطاع الغاز والبترول، أثر إغلاق المدارس على ما يقرب 900 مليون طفل وشاب حول العالم.

أما الجزء الثاني يمثل القطاعات التي حققت نموا بسبب Covid-19، كالتجارة الإلكترونية حيث وظفت أكبر شركة متخصصة في البيع عبر الانترنيت أمازون أكثر من 175000 شخصا إضافيا في جميع أنحاء العالم منذ منتصف مارس، من أهم القطاعات التي تأثرت الزراعة، الخدمات الرقمية، العناية الصحية، الأكل والغذاء بالإضافة للبيع بالتجزئة. أكثر قطاع شهد انتعاش كبير هو الإمدادات والخدمات الطبية، في خضم الأزمة قدر الطلب الصيني بـــ 240 مليون قناع في اليوم.

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورًا مهمًا في دعم الاقتصادات أثناء الانتعاش الاقتصادي في أعقاب الوباء. أظهرت الأدلة المستمدة من الأزمات السابقة أن الشركات المملوكة لأجانب، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، يمكن أن تظهر مرونة أكبر أثناء الأزمات بفضل روابطها مع الشركات الأم وإمكانية الوصول إليها.

3-3-2: تأثير أزمتي جائحة كورونا والصراع الروسي الأوكراني على سلاسل القيمة العالمية:

تأثير جائحة كورونا: للمساعدة في منع انتشار جائحة كورونا اتخذت البلدان في جميع أنحاء العالم مجموعة متنوعة من التدابير التقييدية، والتي أثرت سلبًا على التجارة العالمية في السلع والخدمات، وبالتالي سببت تراجع غير مسبوق في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية، حيث تم تقليص حجم الإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء العالم، ويوضح الشكل أدناه حجم الضرر في التجارة الدولية لاقتصادات الدول مرتبة حسب الأكثر تضررا:

الشكل رقم 06: تأثير فيروس كورونا على التجارة العالمية

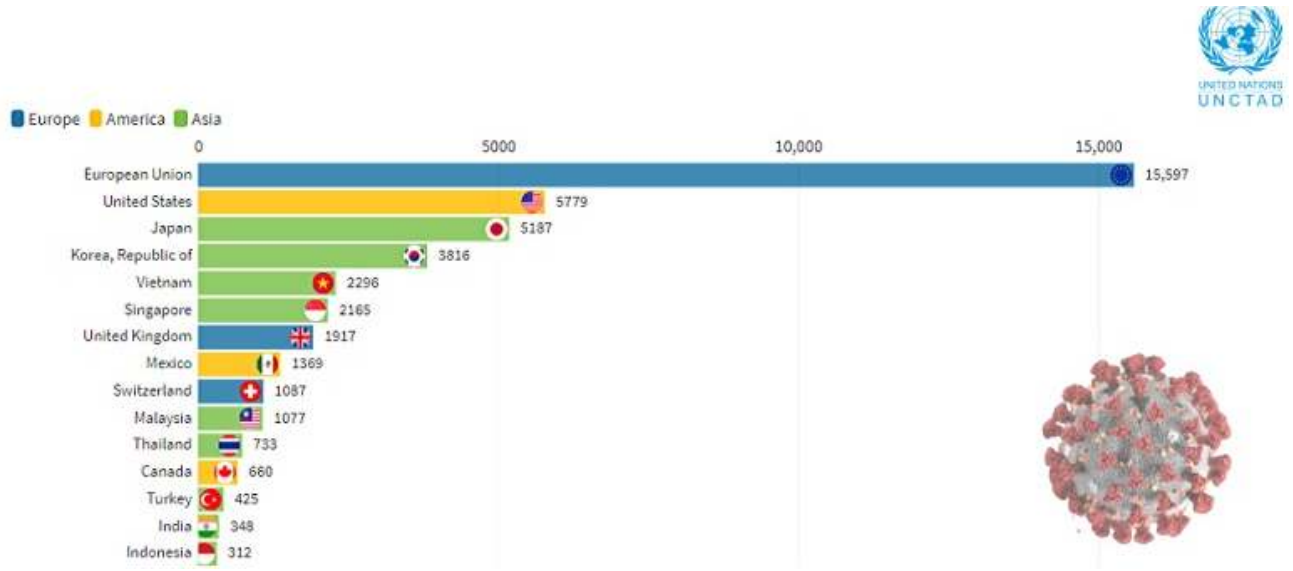

من الواضح أن الاقتصادات الأكثر تضررا هو الاتحاد الأوروبي (15.6 مليار دولار)، الولايات المتحدة (5,8 مليار دولار)، اليابان (5,2 مليار دولار) وجمهورية كوريا الجنوبية (3.8 مليار دولار). مع العلم أن الآثار العالمية المقدرة ل Covid-19 عرضة للتغيير اعتمادا على احتواء الفيروس و / أو تغييرات في مصادر التوريد. (UNCTAD, March 2020)

ويمكن تحليل أسباب تضرر الاتحاد الأوروبي بهذا الشكل المفزع هو حجم الاقتصاد الأوروبي الثاني عالميا، بالإضافة لعدد الدول التي يضمها (27 دولة) والتي تأثرت بشدة بسبب الوباء أبرزها فرنسا، اسبانيا، المملكة المتحدة وإيطاليا.

بالإضافة إلى التضرر الكبير الذي شهدته سلاسل القيمة العالمية بتضرر أهم فاعل فيها وهي الصين، باعتبارها أهم مصنع ومصدر للمنتجات الاستهلاكية، حيث أصبحت الصين المورد الرئيسي للمدخلات الوسيطة لشركات التصنيع في الخارج، حتى اليوم تصنع حوالي 20 % من التجارة العالمية للمنتجات الوسيطة. (أثر وباء فيروس كورونا على التجارة العالمية الصادر عن الأونكتاد، 2020)

أنجب التأثر في سلاسل القيمة فكرة تلوح في الأفق مفادها أنه يمكن إعادة حصص كبيرة من الإنتاج داخل الحدود الوطنية لتقليل اعتماد بلد ما على الشحنات العابرة للقارات (جانب من جوانب الضعف) أو على الواردات من بلد واحد، (Global Attractiveness Index,2020) وبالتالي تفاضل أهمية إعادة التوريد محليا، التوريد القريب أو من خارج الحدود.

وفي كلمة للمسؤول الأول في شركة SIEMENS السيدة Doris Birkhofer قالت بأن الأزمة سلطت ضعف الدول والشركات للصدمات الخارجية وعليه من أجل بناء المرونة يجب عليهم تنويع سلاسل التوريد الخاصة بهم وتوطين عمليات الإنتاج قرب أسواقهم المحلية. ولتعزيز هذه الفكرة في تقرير بارومتر الجاذبية الأوروبية 2020، تم سؤال المستثمرين وصناع القرار في أوروبا عن كيف ستغير نموذج سلسلة التوريد الخاص بك استجابةً لـــ Covid-19؟

فكان الجواب لـــ 83% منهم بتقريب الإنتاج للمناطق القريبة ذات التكلفة المنخفضة في أوروبا أو افريقيا بدلا من آسيا و61% فضلوا تقليص الاعتماد على سلسلة التوريد الخاصة بشركاتهم من البلدان ذات المصدر الوحيد أو المحتكر والذي يهيمن على السوق لتقليص القدرة التفاوضية له. (Ey Attractiveness Survey; May 2020; P3)

وعليه فإن هذه الأزمة سلطت الضوء على ضعفنا أمام الصدمات الخارجية. وبالتالي لبناء المرونة، ستسعى الدول والشركات إلى تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها وتحديد مواقع الإنتاج الأقرب من أسواقها، ويمكن ملاحظة أهمية ذلك جليا بعد اندلاع الصراع الروسي الأوكراني نظرا لاعتماد أوروبا على النفط والغاز الطبيعي الروسي بشكل كبير.

تأثير الصراع الروسي الأوكراني: بعد تأثير جائحة كورونا يتم اختبار سلاسل القيمة العالمية مرة أخرى وهذه المرة بسبب الصراع الروسي الأوكراني، فهذا الصراع له تأثير مباشر على سلاسل التوريد من حيث ارتفاع أسعار المواد الأولية على رأسها الغاز والنفط، تعد

روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، وثاني منتج للغاز الطبيعي، ومن بين أكبر خمسة منتجين للصلب والنيكل والألمنيوم، كما أنها أكبر مصدر للقمح في العالم (حوالي 20 % من التجارة العالمية)، كما تعتبر أوكرانيا منتجا رئيسيا للذرة (سادس) والقمح (سابعا) وزيت عباد الشمس (الأول)، وهي من أكبر عشرة منتجين لبنجر السكر والشعير وفول الصويا وبذور اللفت. (The global attractiveness index; 2022; P31)

وفي أول يوم بدأ فيه الصراع تراجعت الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم بشكل حاد، وارتفعت أسعار النفط والغاز الطبيعي والمعادن والسلع الغذائية، حيث تجاوزت أسعار نفط برنت 120 دولار في 04 مارس 2022 (أول مرة منذ عام 2014) بينما ارتفعت أسعار الغاز في أوروبا إلى مستوى قياسي بلغ أكثر من 9000 دولار في 22 أوت 2022 وليستقر عند 2700 دولار عند لحظة كتابة هذا التقرير. (tradingeconomics.com)

تُمثل الطاقة القناة الرئيسية لانتقال التداعيات للاتحاد الأوروبي مقارنة مع المناطق الاقتصادية الأخرى، ويرجع ذلك أساسًا إلى اعتماد المنطقة على واردات الطاقة الروسية، الذي سيؤدي إلى انقطاعات أوسع في سلاسل الإمداد، ارتفاع معدلات التضخم وإبطاء التعافي من جائحة كورونا.

ويجب على هذه البلدان الاستعداد لمواجهة التذبذب في سلاسل الإمداد بوضع خطط طارئة للتخفيف من أسوأ آثاره على القطاع الصناعي والشركات، بما في ذلك تنويع مصادر توريد الطاقة من الجزائر ونيجيريا مثلا، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وتنفيذ خطط للاستهلاك الرشيد.

وهنا برزت الأهمية الملحة لمرونة البلدان والشركات في التعامل مع الظروف والأزمات وتحمّل الصدمات والتكيف المستمر لتجاوز الاضطرابات والأزمات التي تظهر مع مرور الزمن.

المحور الرابع: لوحة القيادة الخاصة بالجاذبية اعتمادا على مؤشر المرونة:

عندما تطرقنا لمفهوم الجاذبية قلنا بأنه ينظر لها من منظور مزدوج، داخليا وهو قدرة الاحتفاظ على الموارد الموجودة أصلا في المنطقة، وخارجيا القدرة على جذب موارد جديدة من الخارج، وبالتالي عند حدوث الأزمات يكون من الصعب جذب موارد جديدة من الخارج ولكن يمكن للدولة إذا تعاملت وأدارت الأزمة جيدا ألا تفقد مواردها الموجودة في الداخل وتحافظ على استدامتها.

وبالتالي على ضوء الاثار غير المسبوقة التي أحدثتها أزمة الوباء، تبين أن بلدان تكيفت بشكل إيجابي مع الأزمة، في حين أن بلدان كانت ردت فعلها ضعيفة جدا اتجاه الأزمة مثل إيطاليا، اسبانيا، فرنسا، حيث أن المرونة هي قدرة البلد على التكيف بشكل إيجابي مع التغير، إذا يمكن القول أن منطقة معينة تتميز بالمرونة عندما تكون قادرة على الاستجابة وامتصاص الصدمات أو فترات الأزمة أو عدم اليقين من خلال التكيف بشكل إيجابي مع التغير وتكييف هياكلها ونماذجها الحكومية والاجتماعية والاقتصادية لذلك (Global Attractiveness Index,2020,P112)، وعليه فالمرونة العالية هي سمة إيجابية لجاذبية بلد والنظام الاقتصادي، أما الضعف هو عكس المرونة وهي صفة سلبية للبلد لأنها تدل على ضعف هياكلها الاقتصادية والتنظيمية بالاستجابة للأزمات (داخليا وخارجيا) ولم تكن لها ردة فعل مناسبة وسريعة لتقليص الآثار السلبية للأزمة.

وعيه فإنه من المهم تطوير إطار نظري لمرونة البلدان وأنظمتها الاقتصادية بحيث يكون قادرا على تحديد العناصر الأساسية التي تجعلها عرضة بدرجة أكبر أو أقل للصدمات الخارجية غير المتوقعة مثل انتشار فيروس كورونا وغيره، التي يمكن اختزالها في النقاط التالية التي تم تحديدها على أنها أساسية في فهم ضعف ومرونة الدولة ونظامها الاقتصادي.

4 –1 البلدان القائمة على التصدير مقارنة بالقائمة على الطلب المحلي:

هيمن على السنوات الأربعين الماضية ما أصبح يعرف باسم النمو القائم على التصدير أو استراتيجيات ترويج الصادرات تنتهج هذه الاستراتيجية عندما يسعى بلد ما إلى التنمية الاقتصادية من خلال الانفتاح على التجارة العالمية (Matthew Johnston, Nov 2019) ، هذه الاستراتيجية كانت رائدة في ألمانيا واليابان في الخمسينات والستينات، في السبعينات تم تبنيها من قبل النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة وتايوان) ليأتي دول كل من تايلاند وماليزيا، وفي القرن الواحد والعشرون جسدت الصين النموذج.(Thomas I, Palley, 2011, P3)

وفقًا لخبراء الاقتصاد، فإن النمو الذي تقوده الصادرات يولد نتيجة مربحة للجانبين للاقتصادات النامية والصناعية. يستفيد الجميع من التطبيق العالمي لمبدأ الميزة النسبية بينما تكسب البلدان النامية فائدة إضافية من التركيز الخارجي وإمكانية الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار ورأس المال عن طريق الشركات متعددة الجنسيات بينما من المفترض أن تستفيد الاقتصادات الصناعية كسب صادرات إضافية من خلال الحصة السوقية في هذه البلدان. (Thomas I, Palley, 2011, P4).

من ناحية أخرى يركز النموذج القائم على الطلب على زيادة وتحسين جودة السوق المحلية للبلد، مع التركيز أولا وقبل كل شيء على القدرة الشرائية للعائلات والشركات بتنفيذ تدابير تسمح بتعزيز الأجور وربطها أكثر بزيادة الإنتاجية وزيادة إستثمارات القطاع العام (Hüseyin Avni Egeli ,2018 Yağmur Sağlam).

بادئ ذي بدء يمكن لصدمة مثل كورونا أن تعرض للخطر توافر بعض المنتجات اللازمة لمواجهة الطوارئ على سبيل المثال أقنعة الوجه والعباءات ووحدات العناية المركزة وما إلى ذلك وسبب ذلك صعوبة إستيرادهم من البلدان التي تنتج فيها، والذي يؤدي إلى ضغط هائل على نظام الرعاية الصحية، ففي إيطاليا في مارس 2020 تم حظر أكثر من 19 مليون قناع وجه تم طلبها من الخارج وفي بعض الحالات تم مصادرتها مثل ما فعلته التشيك باستلائها على اقنعة كانت موجهة لإيطاليا من طرف الصين (الجزيرة للأخبار،2020)، في مثل هذه الحالات العديد من الفوائد للنموذج القائم على التصدير غير موجودة ويصبح من الواضح للدولة أن تقوم بالإنتاج داخل بلدها أو في المناطق القريبة منها خاصة المنتجات التي تعتبر أساسية في حالات طوارئ معينة.

الجانب الثاني الجدير بالملاحظة يتعلق بالمرونة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، حيث أن صدمة مثل كورونا يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة على المستوى الاقتصادي، الناتج المحلي الخام GDP العالمي في 2020 إنخفض بنسبة 4.9، لكن البلدان لم تتضرر من الأزمة بالتساوي ولن تتعافى بنفس السرعة وبالتالي يمكن أن تكون الصادرات عنصرا تعويضيا مهما للإنخفاض الحاد في الطلب المحلي ويمكن أن تزود النسيج الاقتصادي للبلد بالموارد اللازمة للبقاء في النشاط.

4-2 هيكل ومتانة النظام المالي: الجانب الأول الذي يجب مراعاته بشأن النظام المالي للبلد هو مستوى تنوع أنظمة التمويل المتاحة للشركات، أولا فيما يتعلق بالنظام المصرفي وسوق الأوراق المالية، فإن أكثر البلدان تقدمًا تختلف في هذا المزيج. في حين أن الدول الأنجلو سكسونية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، قد طورت أسواق الأوراق المالية بشكل خاص أما في قارة أوروبا فإن التركيز ينصب أكثر على النظام المصرفي، إذا فالمرونة تكمن من خلال سهولة الوصول إلى الأشكال المختلفة من التمويل.

أما الجانب الثاني الذي يجب مراعاته هو المديونية العامة، فالإستجابة لصدمة مثل جائحة كورونا يجبر الدولة على التدخل لحماية النشاط العام والتجاري، ولكن مع ارتفاع مستوى المديونية العامة فإن ذلك يحد من القدرة على التصرف خاصة في اللحظات التي تكون فيها الدولة تحت الضغط. حيث تعد الاستجابة الألمانية في المرحلة الأولية من حالة الطوارئ الناجمة عن Covid-19 جد حاسمة، ففي بداية أبريل 2020، حشدت ألمانيا موارد بلغ مجموعها 750 مليار يورو، في حين تمكنت إيطاليا (مع نسبة دين إلى إجمالي الناتج المحلي تزيد عن ضعف مثيلتها في ألمانيا) من تعبئة 375 مليار يورو فقط (Global Attractiveness Index, 2020, P117).

إذا فالدول ذات المديونية المنخفضة لديها القدرة على إعادة التشغيل بسرعة أكبر، مما يسمح لها باسترداد الديون المنفقة أثناء الطوارئ بشكل أسرع. حيث تشير أحدث توقعات منظمة OCDE إلى أن إسبانيا وإيطاليا ستكونان من بين أكثر الدول تأثرًا بزيادة نسبة الدين / الناتج المحلي الإجمالي. حيث ستبلغ نسبة الدين / الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا حوالي 152.2% في سيناريو الضربة الواحدة و165.5% في سيناريو الضربة المزدوجة.

4-3 سوق العمل:العمالة المؤقتة والضمانات وشبكات الأمان الاجتماعي: إن المجال الآخر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار فيما يخص مرونة بلد عند تعرضه لصدمة خارجية هو المجال المتعلق بخصائص سوق العمل من حيث صلابته أو هشاشته أو أدوات حماية العمال، لذلك من المهم تحليل خصائص دولة الرفاهية في بلد معين فيما يتعلق بسوق العمل مع إبراز نقاط القوة والضعف لكل نموذج في ضوء الصدمة المحتملة.

يشير مصطلح "دولة الرفاهية" إلى سياسة تلعب فيها الحكومة دورًا رئيسيًا في حماية وتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها. (will Kenton, toby walters, 2020) تقوم دولة الرفاهية على مبادئ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة لأولئك الغير القادرين على

الاستفادة من الحد الأدنى من شروط الحياة الكريمة، الضمان الاجتماعي، وبرامج التأمين ضد البطالة ومدفوعات الرعاية الاجتماعية للأشخاص غير القادرين على العمل، كلها أمثلة على دولة الرفاهية، نجد أن معظم نماذج دولة الرفاهية موجودة في الدول الغربية خاصة أوروبا، وتختلف من حيث مستوى التغطية ومزيج الكفاءات المقسمة بين الدولة (القطاع العام)، السوق (القطاع الخاص)، القطاع الثالث والأسر، حيث أن الجانب الأول الذي يجب أخذه بعين الإعتبار هو الرعاية الاجتماعية وأنواع المنح والمساعدات التي تمنحها دولة الرفاهية لمواطنيها ونجد فيها:

منح عامة: تشمل تلك المزايا التي يتم ضمان الوصول إليها لجميع الأفراد كسمة للمواطنة، لا حاجة إلى تقديم مساهمات للحصول عليها، منح خاصة بالعمل: تشمل تلك المزايا المتعلقة بالعمل فقط، منح اختيارية أو طوعية: تشمل تلك المزايا التي قد يختار الشخص الإستفادة منها أم لا سواء كان فردا أو صاحب عمل.

اعتمادًا على خصائص دولة الرفاهية، يكون البلد قادرًا على مواجهة الصدمة وحماية شعبه حيث أدت جائحة كورونا إلى الحاجة إلى ترك العمل لجزء كبير من السكان، ونظراً لهذه الصدمة، فإن كل نموذج من دولة الرفاهية لديه الأدوات اللازمة للرد بطرق مختلفة، بينما يميل النموذج الليبرالي إلى إلقاء المسؤولية على العمال، فإن النماذج الأخرى تنطوي على تدخل أكبر من الدولة من خلال تدابير مثل صندوق التسريح المؤقت Lay-Off Fund في فرنسا (نموذج المحافظين)، بينما تقدم ما يقرب من 55%من العمال العاملين بطلب للحصول على صندوق التسريح المؤقت، بينما كانت النسبة في الولايات المتحدة تقريبًا صفرية (النموذج الليبرالي).

من خلال ملاحظة تطور معدل البطالة خلال أزمة كورونا تتضح هذه الخاصية بشكل خاص، بينما ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة بين فيفري وأفريل 2020 بأكثر من 10 نقاط مئوية (OECD, 2020)، في ألمانيا ظل دون تغيير تقريبًا بفضل الإجراءات المتخذة لدعم العمال، وعليه فإن ألمانيا كانت قادرة على حماية معدل التوظيف لديها، بينما في الولايات المتحدة تتابع عن كثب الدورة الاقتصادية.

4-4 الرقمنة والقدرة على تقديم حلول جديدة:فيما يتعلق بصدمة خارجية، فإن المستوى العالي من الرقمنة في بلد ما هو بالضرورة عنصر من عناصر المرونة. والتي تعتبر أداة تكون تحت تصرف الدولة لمواجهة حالة الطوارئ، تعتمد حياتنا العادية بالأساس على نظام الاتصال والتواصل، الذي يرتكز على اللقاءات والاجتماعات المباشرة، ويستحوذ هذا النظام المباشر على جميع الأنشطة، الاجتماعية منها والمؤسساتية، سواء في التعليم والإدارات العمومية أو في أنشطة الأحزاب والنقابات والمنظمات المدنية وغيرها، في حين أدى انتشار الفيروس إلى فرض قيود تمنع العديد من الأشخاص من الذهاب إلى العمل، 100% من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) فرضت شكلاً من أشكال الاحتواء و89% من هذه الإجراءات هدفها تقليل تعرض الموظفين في مكان العمل للعدوى. وبالتالي هذه الإجراءات وضعت مختلف الفاعلين في بيئة مهددة، هذا ما أدى إلى اللجوء لاعتماد الوسائل الرقمية لضمان استمرار أنشطتها عن بعد (فاطمة الوردي، 2020). على سبيل المثال نتيجة لهذه الإجراءات التقييدية في إيطاليا، بلغت نسبة الموظفين غير العاملين في أبريل 2020 ما يقرب من 34% من إجمالي قوة العمل (مقارنة بـــ 4.2% في فبراير 2020) (Global Attractiveness Index, 2020, P127)،كما يشغل حوالي نصف العاملين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وظائف تنطوي على مخاطر كبيرة للإصابة بالعدوى، لكن أكثر من 31% منهم يمكنهم العمل من المنزل بفضل العمل عن بُعد.(OECD, 2020, P16) ، كما سببت الجائحة أكبر انقطاع في التعليم لتصل أن 40 مليون طفل في جميع أنحاء العالم قد فاتتهم فرصة التعليم في مرحلة الطفولة، (UN Policy Brief, 2020, P06)

يعد حل الأزمة الصحية شرطًا مطلقًا لحل الأزمة الاقتصادية، لكن في غضون ذلك سمحت الرقمنة للموظفين بحماية دخلهم وأرباب العمل من مواصلة نشاطهم التجاري والدولة بشكل عام للحد من انتشار الفيروس وفي الوقت نفسه التخفيف من الآثار السلبية للوباء على الاقتصاد، وبالتالي أبرزت الأزمة بعض مواطن الضعف في نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بما في ذلك إنخفاض مستويات الرقمنة وأوجه القصور الهيكلي التي طال أمدها. وبالتالي يجب على الحكومات والدول بناء البنى التحتية الأساسية للرقمنة وتعزيز انتشارها في كل الهياكل الحكومية لتفادي مثل هذا النوع من الإنقطاع والعجز، وهذا ماتنتجهه ألمانيا كأكثر الدول جاذبية في العالم إلى تخصيص 11مليار يورو للرقمنة وقد أشارت المستشارة أيضاً إلى تطبيق جديد طوره الاتحاد الألماني للتعليم المفتوح، والذي أصبح متاحاً للتنزيل

اعتباراً من مارس 2021 ، يشرح التطبيق ما تعنيه الرقمنة بالتحديد في الحياة اليومية، كما كانت الحكومة الألمانية من أوائل المبادرين لحماية المناخ والرقمنة التي قررت نهاية العام الماضي تخصيص 40% من مساعدات كورونا الأوروبية لذلك.(DW, 2021)

الخاتمة:

ركزت هذه الورقة البحثية على الجاذبية الدولية وأهم المؤشرات العالمية لقياسها، وتم الاستعانة بأهم مؤشرين لقياسها مؤشر بسيط (بارومتر الجاذبية الأوربية الصادر من ERNEST AND YOUNG) الذي يعتمد على محدد واحد في قياسها وهو الاستثمار الأجنبي، والمؤشر الثاني المعقد الذي يعتمد على نموذج الاقتصاد القياسي وتحليل جملة من عوامل الأداء الرئيسية KPI (محددات الجاذبية) التي تم اختزالها في أربعة مجموعات تمثل الجوانب الكلية التي تقيم الدولة على أساسها حيثما كلما كانت أقوى كلما امتلكت الدولة الخصائص التي تجعلها جذابة، يصدر هذا المؤشر من The Ambrosetti House بعنوان مؤشر الجاذبية العالمية، **ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:**

– الجاذبية هي عملية صفرية بمعنى أن زيادة جاذبية الدولة لا يكون فقط في تحسين عوامل الأداء الرئيسية ولكن يجب أن تكون أسرع من البلدان المنافسة في ذلك؛

– الجاذبية الدولية يتم النظر إليها من منظورين إثنين لإعطاء صورة شاملة ودقيقة عنها، داخليا وهو قدرة الإحتفاظ على الموارد الموجودة أصلا في المنطقة، وخارجيا القدرة على جذب موارد جديدة من الخارج؛

– جائحة كورونا أجبرت العديد من الحكومات الأوروبية على إتخاذ تدابير الصحية صارمة بغية الحد من انتشار الوباء، والتي تسببت في اضطرابات اقتصادية شديدة أثرت بشكل مباشر على معظم مؤشرات الأداء الرئيسية KPI، كالمؤشرات المرتبطة بحركة البضائع والأشخاص، وكذا المؤشرات المرتبطة بنظام الاقتصاد الكلي حيث تأثر ولازال يتأثر كل من الناتج المحلي الإجمالي، الناتج القومي الإجمالي للفرد بالإضافة للصادرات والواردات؛

– أثرت الأزمات على منهجية مؤشرات كل من بارومتر الجاذبية الأوروبية ومؤشر الجاذبية العالمي؛

– استحداث مؤشر توقعات النمو (Growth Expectations Index) في عام 2021 بعد أزمة كورونا، يتمثل الهدف من هذا المؤشر في الحاجة إلى قيمة يمكنها التنبؤ وتقييم آفاق الجاذبية المستقبلية لدولة ما واقتصادها بشكل أفضل؛

– استحداث مؤشر التعرض للنزاع (Conflict Exposure Index) بعد اندلاع الصراع الروسي الأوكراني سنة 2022، يوفر هذا المؤشر معلومات حول جاذبية البلدان على المدى القصير والمتوسط، مع افتراض أن زيادة مدة الصراع سيؤدي إلى زيادة تكاليف التجارة، زيادة أسعار الطاقة ومخاطر إنخفاض قدرة الإنتاج لدى البلدان، وبالتالي تقليل جاذبيتها في السياق العالمي؛

– قبل تفشي جائحة كورونا سجلت أوروبا واحدة من أقوى سنواتها على الإطلاق فيما يخص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث جل هذه الاستثمارات هي استثمارات للشركات الأوروبية خارج حدود دولها لكنها ضمن أوروبا بنسبة 52% في الفترة بين 2015-2019 في حين أن 21% تمثلت في استثمارات أمريكية.

– مثلت الطاقة القناة الرئيسية لانتقال تداعيات الصراع الروسي الأوكراني للاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك أساسًا إلى اعتماد المنطقة على واردات الطاقة الروسية، الذي سيؤدي إلى انقطاعات أوسع في سلاسل الإمداد، ارتفاع معدلات التضخم وإبطاء التعافي من جائحة كورونا.

– أدت الأزمات إلى تسريع الاتجاهات الحالية المناهضة للعولمة. حيث روجت العديد من الحكومات بما في ذلك تلك الموجودة في فرنسا وألمانيا، بالحاجة إلى تطوير الإمدادات المحلية لبعض المنتجات، تنويع سلاسل الإمداد ومصادر توريد الطاقة.

– الضرورة الملحة لاعتماد نموذج المرونة كلوحة قيادة لتقديم صورة تمثيلية للنظام الاقتصادي للبلد، والذي يسلط الضوء على العناصر المميزة والمجالات الأكثر إشكالية من أجل التدخل الجيد لمختلف صانعي القرار في القطاع العام والخاص لتنفيذ حلول مؤيدة للجاذبية.

المراجع:

1. دمدوم كمال، (2013) توطن الإستثمارات الأجنبية المباشرة: مقاربة ماكرو إقليمية دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، بسكرة،
2. بوناب سامية، (2018) تقرير حول دراسة تحليلية لمؤشرات الجاذبية الاقتصادية كأدوات المقارنة المرجعية بين البلدان –تقييم الجاذبية الاقتصادية للجزائر مقارنة بالمغرب، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14 العدد 19.
3. اثر وباء فيروس كورونا على التجارة العالمية الصادر عن الأونكتاد، (2020) إعداد السياسات التجارية والمنظمات الدولية، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة.
4. عبد الله بن حمو، ياسين بن زيدان، (جوان 2022)، الجاذبية الإقليمية كمدخل لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر –الإمارات العربية المتحدة أنموذجا–، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 08، العدد 02، 2022.
5. Global attractiveness index; the european house ambrosetti; (2020); 5 edition;
6. Global attractiveness index; the european house ambrosetti; (2021); 6 edition;
7. Global attractiveness index; the european house ambrosetti; (2022); 7 edition;
8. Michaela saisana, valentina montalto, et all, (2020) jrc technical report: statical audit of the 2020 global attractiveness index;
9. Ey attractiveness survey; europe; how can europe reset the investement agenda now to rebuild its future? May 2020
10. Ey attractiveness survey; europe; how will Europe compete for investment amid ongoing turbulence? May 2022
11. France attractiveness survey; the race for recovery; May 2020
12. La competition de la relance; barometer de l'attractivite de la france ; mai 2020
13. Baromètre de l'attractivité de la France «Nouveau monde; nouvelles armes; May; 2022
14. Attractiveness dashboard: strength of france's assets; campusfrance; 2020: site https://www.campusfrance.org/en/2020-attractiveness-dashboard-strength-of-france-s-assets
15. La france, de solides atouts pour une attractivite renforcee; invest in france; site https://investinfrance.fr/fr/la-france-de-solides-atouts-pour-une-attractivite-renforcee/
16. Global broadband penetration rates; global finance; 21 april 2021; site https://www.gfmag.com/global-data/non-economic-data/broadband-penetratione
17. Unctad (March, 2020); coronavirus outbreak has cost global value chains 50 billion in exports;
18. Adnan, s., holger, g., & saskia, m. A. (2020, april). How the pandemic disrupts global value chains. Consulte le may 20, 2020, sur unido: https://iap.unido.org/articles/managing-covid-19-how-pandemic-disrupts-global-value-chains
19. Matthew Johnston; export-led growth strategies through history; nov 14, 2019; site:https://www.investopedia.com/articles/investing/011416/exportled-growth-strategies-through-history.asp
20. Thomas i. Palley new america foundation; the rise and fall of export-led growth, levy economics institute of bard college, working paper no 675, july 2011
21. yağmur sağlam, hüseyin avni egeli ,a comparison of domestic demand and export-led growth strategies for european transition economies: dynamic panel data analysis
22. https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/25/
23. Will kenton, toby walters; what is a welfare state ?; investopedia ; nov 25, 2020; site: https://www.investopedia.com/terms/w/welfare-state.asp
24. Espin-andersen, g, welfare states hn transition, london: sage, 1996.
25. Oecd; employment outlook 2020: facing the jobs crisis; 2020; sile: https://www.oecd.org/employment-outlook/2020/
26. أمينة عمر، دولة الرفاهية، الموسوعة السياسية، موجود على: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a9%20%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%81%d8%a7%d9%87%d9%8a%d8%a9
27. فاطمة الوردي، الرقمنة في زمن كورونا، 13 مارس 2020، موجود على: https://www.amadeusonline.org/publications/analyses-covid-19/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%d9%85%d9%86%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%b2%d9%85%d9%86-%d8%ac%d8%a7%d8%a6%d8%ad%d8%a9-%d9%83%d9%88%d8%b1%d9%88%d9%86%d8%a7/
28. Oecd. The new hazardous jobs and worker reallocation; jully 29, 2020; site:
29. https://www.oecd.org/publications/the-new-hazardous-jobs-and-worker-reallocation-400cf397-en.htm
30. Policy brief: education during covid-19 and beyond; UN; august 2020;
31. -ميركل: أزمة كورونا فرصة لتطوير التعليم الرقمي، 20-02-2021، موجود على: %https://www.dw.com/ar